

الدلائل عند المرشدين «النناول والنقسيم»

- تناول التكلمين للدلالات في مصنفاتهم .
- تقسيم التكلمين للدلالات .
- تناول الحنفية وتقسيمهم للدلالات مع المقارنة بمنهج التكلمين .

obeikandi.com

الفصل الأول

تناول المتكلمين للدلالات في مصنفاتهم

« دراسة وصفية »

تقع المباحث الخاصة بطرق دلالة اللفظ على المعنى عند المتكلمين ضمن مباحث طرق استنباط القواعد اللغوية أو قواعد تفسير النصوص - كما يسميها المحدثون .

وقد أولى أصوليو هذه المدرسة تلك المباحث في جملتها اهتماما كبيرا لما لها من أثر بالغ في استنباط الأحكام من النصوص ، ذلك أن نصوص الشريعة متمثلة في القرآن والسنة نصوص عربية المتن ، ولا سبيل للمجتهد الذي يتبها لاستنباط الأحكام منها الى بلوغ غايتها الا بمعرفة الضوابط والقوانين المستمدة من اللغة العربية التي تعينه في ذلك ، وتهديه الى مقصد الشارع الذي لا يمكن الاهتداء اليه الا بادراك النص - الذي يعبر عنه - ادراكا سليما .

ومن دلائل اهتمام هذه المدرسة بهذه المباحث أنها تستغرق جزءا كبيرا من مصنفاتها الأصولية بالاضافة الى أن مصنفها نبهوا الى خطرها وأهميتها ، فامام الحرمين الجويني يقول عنها : « اعلم أن معظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني ، أما المعاني فستأتي في كتاب القياس ان شاء الله ، وأما الألفاظ فلا بد من الاعتناء بها ، فان الشريعة عربية ، ولن يستكملها المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن ريانا من النحو واللغة » (١) .

والامام الغزالي في « المستصفى » عندما شرع في الحديث في القطب الثالث الذي جعله لكيفية استثمار الأحكام عن مثرات الأصول يقول :

(١) البرهان لامام الحرمين تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب ج ١ ص ١٦٩ .

« اعلم أن هذا القطب هو عمدة علم الأصول لأنه ميدان سعى المجتهدين في اقتباس الأحكام من أصولها ، واجتائها من أغصانها ، اذ نفس الأحكام ليست ترتبط باختيار المجتهدين ورفعها ووضعها ، والأصول الأربعة من الكتاب والسنة والاجماع والعقل لا مدخل لاختيار العباد في تأسيسها وتأسيسها وإنما مجال اضطراب المجتهد واكتسابه استعمال الفكر في استنباط الأحكام واقتباسها من مداركها » (١) .

والمتكلمون وان أولوا هذا الجانب من أصول الفقه اهتمامهم الا أن تناولهم لمباحثه قد يختلف من مصنف لآخر .

فامام الحرمين في « البرهان » يتناولها في الكتاب الأول الذي خصصه للبيان ، وفيه يتناول القضايا اللغوية المتعلقة بالاستنباط (٢) .

والآمدى يتناولها فيما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع - بعد حديثه عنها - ويقسمها الى دلالات المنظوم ودلالات غير المنظوم ، وفي دلالات المنظوم يتناول الأمر والنهي ، والعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمجمل والبيان والمبين ، ويتناول في دلالة غير المنظوم الدلالات والمفاهيم (٣) .

وبمنهجه أخذ ابن الحاجب (٤) حيث تناول القواعد اللغوية بعد أن فرغ من الحديث عن القرآن والسنة والاجماع ، فتحدث عن الأمر والنهي والعموم والخصوص والبيان والمبين والظاهر والمؤول ، والمنطوق

(٢) المستصفى للامام الغزالي ج ١ ص ٣١٥ .

(٣) راجع مقدمة الدكتور عبد العظيم الديب محقق البرهان ج ١ ص ٤١ - ٤٥ .

(٤) راجع الاحكام في اصول الاحكام للآمدى ج ٢ ص ١٨٨ الى ج ٣ ص ١٤٦ .

(٥) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب ، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية ، ولد في اسنا في صعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ ونشأ في القاهرة وسكن دمشق ، ومات في الاسكندرية سنة ٦٤٦ هـ ، كان أبوه حاجبا فعرف به ، له تصانيف في العربية ، وفي الاصول . راجع اصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٤٤ .

والمفهوم (٦) ، كما تناول في المقدمات من كتابه مبادئ اللغات. ومباحث الحروف (٧) .

وتقع القواعد اللغوية عند الامام الرازي في المقدمات في صدر كتابه « المحصول » حيث تحدث عن الأحكام الكلية للغات ، وتقاسم الألفاظ ، وكيفية الاستدلال بالألفاظ ، ثم أتبع ذلك بكلام عن الأوامر والنواهي والعموم والخصوص . . . الخ (٨) .

والقاضي البيضاوي يقرب منه في ذلك حيث يجعلها في صدر منهاجه لكنه يختلف عنه من حيث أنه يسلكها في الكتاب الأول الذي خصه للقرآن الكريم ، ولأن الاستدلال به يتوقف على معرفة اللغة فانه من ثم دخل في بيان اللغات من حيث وضعها ، واللفظ وأقسامه ، والاشترك وتقسيم الحروف ، وكيفية الاستدلال بالألفاظ ، ثم أتبع ذلك بالحديث عن الأوامر والنواهي ، والعموم والخصوص ، والمجمل والمبين (٩) .

وفي عامة الأمر فان أرباب هذه المدرسة يتوزع تناولهم للقواعد اللغوية بين المقدمات الأصولية التي يصدرون بها كتبهم عادة وبين الحديث عن المصدر الأول (القرآن الكريم) أو تأتي بعد الحديث عن القرآن والسنة والاجماع ولم يفردها يبحث مستقل الا الامام الغزالي الذي جمعها في القطب الثالث من كتابه « المستصفى » الذي سماه بـ « كيفية استثمار الأحكام من مشرات الأصول » وجعله في صدر ومقدمة وثلاثة فنون : أما المصدر فقد تحدث فيه عن أهمية القواعد اللغوية ، ثم جعل الفن الأول

(٦) مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرح العضد ج ٢ ص ٧٧ الى ص ١٨٥ .

(٧) المرجع السابق ج ١ ص ١١٥ وما بعدها .

(٨) راجع المحصول للامام الرازي جزء ١ قسم ١ صفحة ٢٣٣ الى جزء ١ قسم ٢ وجزء ٢ قسم ٢ صفحة ٥٦٧ - ٦٥٥ .

(٩) راجع المنهاج للقاضي البيضاوي مع شرحه نهاية السؤل ج ١ ص ١٦٠ - ٢٢٦ و ج ٣ ص ٣ - ١٦١ .

فى كيفية الاستدلال بالصيغة من حيث اللغة والوضع ، وفيه تناول مبدأ اللغات والأسماء اللغوية والعرفية والشرعية ، وتحدث عن الكلام المفيد وطريق فهم المراد من الخطاب ، والحقيقة والمجاز، والمجمل والمبين، والظاهر والمؤول ، ثم الأمر والنهى ، والعموم والخصوص ، والمطلق والمقيد ، وفى الفن الثانى تناول الدلالات ، وفى الفن الثالث تناول كيفية استثمار الأحكام من الألفاظ وعنى بذلك القياس ، وفيه تناول كافة مباحثه (١٠) .

ويلاحظ على الامام الغزالى أنه أدخل القياس فى طرق الاستنباط لأن القياس استثمار للحكم من التص عنده ، وغيره من الأصوليين الآخرين يدخل القياس عندهم فى الأدلة كما أن منهجه فى تناول طرق الاستنباط أكثر دقة وضبطا من غيره من المتكلمين للسببين الآتين :

- ١ - أنه جمع كل المباحث اللغوية فى مكان واحد .
- ٢ - أنه التزم فى ايرادها منها قرره قبل أن يشرع فى دراسة تفاصيلها .

* * *

● موقع دلالات الألفاظ بين طرق الاستنباط عند المتكلمين :

فى ضوء التناول السابق للمتكلمين لطرق الاستنباط فى عمومها فانهم يتناولون من بينها هذا المبحث وهو : طرق دلالات الألفاظ على الأحكام ، ويسميه بعضهم : كيفية الاستدلال بالألفاظ على الأحكام (١١) غير أنهم يختلفون فى الموضوع الذى يرد فيه الحديث عن هذه الدلالات بين طرق الاستنباط .

فأبو الحسن البصرى (١٢) فى «المعتمد» - وهو من أوائل الكتب التى كتبت على طريقة المتكلمين - يتناول هذا الموضوع فى مواطن متفرقة من كتابه ولا يجمع مباحثه فى باب أو فصل واحد .

-
- (١٠) راجع المستصفى ج ١ ص ٣١٥ ، الى ج ٢ ص ٣٤٧ .
 - (١١) ممن عمل بذلك الامام الرازى فى المحصول وتابعه القاضى البيضاوى فى المنهاج .
 - (١٢) المعتمد ج ١ ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

فهو يتناول مفهوم المخالفة - وهو داخل في الدلالات عندهم كما سنرى عند تناوله للأمر - جاعلامدخله لذلك هو الحديث عن الأمر من جهة تقييده بقيد والحكم الذى يمكن أن يثبت اذا اتفى ذلك القيد .

وفى ضوء ذلك يتحدث فى باب الأمر عن :

١ - الأمر المقيد بشرط : هل يعلم أن الحكم فيما عدا الشرط بخلاف

الشرط أم لا ؟

٢ - الأمر اذا قيد بعدد : كيف القول فيه ؟

وهكذا يمضى فى عد القيود التى اذا اتفت كان اتفاؤها مفسحا للقول بالأخذ بمفهوم المخالفة أو عدمه وفقا للراء التى سوف نعرض لها فى موضعها بعد حين - ان شاء الله .

كما يتناول طرفا آخر من مباحثه فى « باب العموم والخصوص » عند حديثه عما يقيد العموم من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ويتناول فى ذلك فحوى الخطاب (مفهوم الموافقة) بنوعيه الأولى والمساوى من مدخل أن مفهوم الموافقة يدل على العموم من جهة المعنى لا من جهة اللفظ كما يتناول مفهوم المخالفة من جهة عمومها فيما يدل على نفى الحكم .
ومفهوم الموافقة والمخالفة كلاهما يدخل فى باب الاستدلال بالألفاظ على الأحكام عند المتكلمين كما سنرى .

ويرد عنده أيضا الحديث عن مفهوم الموافقة بإفاضة أكثر فى باب القياس حيث يتجه الى عده من باب القياس لا من باب دلالة اللفظ (١٣) .
وامام الحرمين فى كتابه « البرهان » - وهو من الكتب المبكرة التى تعد من الأمهات فى طريقة المتكلمين - يتناول هذا المبحث فى فصل « القول فى المفهوم » وهو فصل من فصول كتابه يقع فى آخر مباحث قواعد الاستنباط ويتقدمه مبحث عن النص والظاهر والمجمل والمتشابه ويأتى بعده باب القول فى أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم (١٤) .

(١٣) المعتمد ج ٢ ص ٢٥٤ ، ٢٥٦ .

(١٤) البرهان لامام الحرمين ج ١ ص ٤٤٨ .

وفى فصله هذا يقسم ما يدل عليه اللفظ الى منظوق ومفهوم ،
ويعقب بعد ذلك بأن الحديث عنه - أى المنظوق - قد تقدم ، ويدخل فى
الحديث عن المفهوم متناولا لموضوعاته •

وعند الامام الغزالى يقع هذا المبحث فى « الفن الثانى » فيما يقتبس
من الألفاظ من حيث الفحوى والاشارة ويقسمه الى أنواع مختلفة سوف
يأتى بسطها فى حينه •

هذا ويدخل مبحث الدلالات عنده فى جملته فى اطار القطب الثالث
الذى أسماه بكيفية استثمار الأحكام من مثرات الأصول وقسمه الى
ثمنون - استوعب من خلالها مباحث الألفاظ والدلالات كما ذكرنا قبل
هذا (١٥) •

والآمدى يأتى عنده هذا المبحث فى القسم الثانى « دلالة غير
المنظوم » (١٦) حيث يقوم منهجه - كما أشرنا من قبل - على عقد الباب
الأول فى دلالة المنظوم وتشمل الأمر والنهى والعام والخاص ... الخ •
والثانى فى دلالة غير المنظوم ويضم الدلالات بأنواعها المختلفة (١٧) •
أما الامام الرازى فيتناول هذا المبحث فى الجزء الأول من كتابه
«المحصول» ضمن الكلام فى اللغات الذى جعله فى تسعة أبواب وقد تناول
فى الباب الثانى من هذه الأبواب بعض مباحث الدلالات وهو الباب الخاص
بتقسيم الألفاظ كما تناول بعضها فى الباب التاسع الذى عقده لكيفية
الاستدلال بالخطاب - خطاب الله وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم -
على الأحكام (١٨) • كما يتناول طرفا منه فى المقدمات (١٩) ويتناول مفاهيم
المخالفة فى الأمر (٢٠) . ومفهوم الموافقة فى باب القياس (٢١) كما فعل

(١٥) المستصفى ج ٢ ص ١٨٦ •

(١٦) الاحكام فى اصول الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٩٠ •

(١٧) المرجع السابق ج ٢ ص ١٨٨ ، و ج ٣ ص ٩٠ - ٩٤ •

(١٨) المحصول للامام الرازى تحقيق الدكتور طه جابر الغلوانى جزء ١

قسم ١ ص ٥٧٦ •

(١٩) المرجع السابق جزء ١ قسم ١ ص ٣١٨ •

(٢٠) المحصول جزء ٢ قسم ٢ ص ٢٠٥ - ٢٤٣ •

(٢١) المحصول جزء ٢ قسم ٢ ص ١٧٠ - ١٧٣ •

أبو الحسين البصرى ، والقاضى البيضاوى يتركز عنده هذا المبحث فى الباب الأول من الكتاب الأول الذى عقده للحديث عن المصدر الأول « القرآن الكريم» ، وفى الباب الأول هذا يتناول المباحث اللغوية ومن بينها الاستدلال بالألفاظ على الأحكام (٢٢) .

وهو عند ابن الحاجب فى مختصر المنتهى يأتى تحت عنوان « المنطوق والمفهوم » اللذين يعتبرهما من أقسام المتن فى آخر حديثه عن الأوضاع اللغوية (٢٣) .

هذا ومن الجدير بالملاحظة هنا أن كثيرا من هؤلاء المصنفين تناولوا مبحثا آخر يتصل بكيفية الاستدلال بالألفاظ وهو تقسيم دلالة اللفظ الى مطابقة وتضمن والتزام ضمن مباحث المقدمات التى يعقدونها فى كتبهم ويتناولون فيها طرفا من المباحث اللغوية والمنطقية (٢٤) .

* * *

٢ - ملاحظات على تناول المتكلمين للدلالات :

بعد العرض الوصفى السابق لمنهج المتكلمين فى تناول كيفية الاستدلال بالألفاظ على الأحكام والموضع الذى يرد فيه فى كتبهم ، أرى من اللازم الوقوف لتسجيل بعض الملاحظات التى تعين فى المرحلة القادمة حينما ندخل فى دراسة الدلالات من الوجهة الموضوعية .

وما يمكن أن يلاحظ فى ذلك هو :

١ - أن الامام الغزالى والآمدى كانا أدق من معاصريهما فى مدخلهما سى هذا المبحث حيث عمل أولهما وهو الامام الغزالى على جمع القواعد اللغوية فى قطب مستقل من أقطاب كتابه الأربعة وهو القطب الذى جعله فى الاستدلال بالصيغة أمرا ونهيا وعموما وخصوصا وحقيقة ومجازا . .
النخ .

(٢٢) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٠٥ وما بعدها .

(٢٣) مختصر المنتهى مع شرح العضد ج ٢ ص ١٧١ وما بعدها .

(٢٤) راجع على سبيل المثال المستصفى ج ١ ص ٣٠ طبعة الطبى

ومعه مسلم الثبوت والاحكام للآمدى ج ١ ص ١٩ ، والمنهاج مع شرح

الأسنوى ج ١ ص ١٧٨ .

وفى هذا القطب أورد فنونا استوعب من خلالها القواعد اللغوية وكان من بينها الفن الأول والفن الثانى فيما يقتبس من الألفاظ من حيث الفحوى والإشارة وبذلك فصل بين ما يدل عليه اللفظ بظاهره ومنطوقه وما يدل عليه بمعناه .

وعلى ثانيهما وهو الامام الآمدى على ادخال هذا المبحث فى اطار ما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع ؛ ثم قسم ما يشترك فيه الكتاب والسنة الى دلالة منظوم هى دلالة الصيغة التى ذكرها الامام الغزالى - مع الاحتفاظ بوجود بعض الفوارق فى تناول - ودلالة غير المنظوم وهو ما يقتبس من الألفاظ من جهة معناها وهى فى جملتها لا تخرج عما ذكره الامام الغزالى .

٢ - ان المصنفين الآخرين لم يسلكا مسلكهما ولذلك اضطررا اما الى الاحالة الى ما سبق الحديث عنه أو الى أن يتوسط الحديث عن الدلالات المباحث اللغوية . فامام الحرمين - مثلا - الجاه هذا الوضع حين أتى للحديث عن المفاهيم الى تقسيم اللفظ من جهة الدلالة الى منطوق ومفهوم وأحال فى المنطوق الى ما سبق الحديث عنه (٢٥) .

والقاضى البيضاوى جعل الحديث عن الدلالات متقدما على الأمر والنهى والعموم والخصوص (٢٦) . الخ ، من جهة أن الدلالة اما أن تكون بالمنطوق أو بالمفهوم والمنطوق لا بد من أن يتقدم الأمر والنهى والعام والخاص . الخ ، ولذلك تقدم هذا المبحث فى جملته تلك الأقسام مع أن المفاهيم باعتبار أنها دلالات معان كان يحسن تأخيرها عما يدل عليه اللفظ بمنطوقه فى كل أوضاعه .

وقد أخرج أبو الحسين البصرى نفسه من كل ذلك بإيراده الحديث

(٢٥) راجع البرهان ج ١ ص ٤٤٨ .

(٢٦) المنهاج مع الأسنوى جزء ٢ حيث تأتى مباحث الأمر والنهى وغيرهما من مباحث الصيغة فى صدارة الجزء الثانى وتقع مباحث الدلالات فى نهاية الجزء الاول .

عن المفاهيم تبعا للحاجة التي تدعو لذلك من غير أن يخصها ببحث مستقل
فهي تارة فى باب الأمر ، وتارة فى باب العام ، وثالثة فى باب القياس كما
سلف بيانه (٢٧) •

ولعل منهج الحاجب فى مختصره يتناوله للدلالات فى مرحلة متأخرة
فى طرق الاستنباط أنسب المناهج فى ذلك لأن الدلالات تعنى الاقتباس
من المعنى ، وذلك يقتضى تأخيرها عن الأمر والنهى العام والخاص • الخ،
وما يأتى من ذكر المنطوق فيها لا يعنى به من ذلك متن المنطوق وانما
دلالته ، وللدخول به أيضا على غيره من الدلالات التى ترتبط ارتباطا
وثيقا به كدالتي المفهوم والاشارة •

هذا ولا بد أن نذكر هنا ونحن بصدد بيان المنهج الوصفى لمدرسة
المتكلمين فى تناولها لدلالات الألفاظ على الأحكام أن بعض الكاتبين على
طريقة المتكلمين حرص فى أن يجعل مبحث الدلالات مسبوqa بمبحث آخر
يكون بمثابة المقدمة له ، ذلك المبحث هو : أن الله - جلت قدرته -
لا يخاطبنا باللفظ المهمل واللفظ الذى يخالف الظاهر (٢٨) •

ويجعلون ذلك مقدمة للحديث عن الدلالات لأنه لو كان جائزا - أن
يخاطبنا الله بالمهمل وبما يخالف الظاهر - لترتب على ذلك تعذر
الاستدلالات بالألفاظ على الأحكام : ولهذا كان الحديث عن الدلالات
فرع الحديث عن هذين الموضوعين وبيان القول فيهما لكونهما بمثابة
المقدمة (٢٩) •

* * *

(٢٧) راجع ما تقدم من حديث فى هذا الصدد .

(٢٨) ممن حرص على تصدير مبحث الاستدلال بالألفاظ على الأحكام
بالحديث عن المهمل وما يخالف الظاهر « الامام الرازى » فى المحصول راجع
المحصول جزء ١ قسم ١ ص ٥٣٩ والقاضى البيضاوى فى المنهاج راجع المنهاج
مع شرحى البدخشى والأسنوى ج ١ ص ٣٠٥ (الفصل التاسع فى كيفية الاستدلال
بالألفاظ) ، ومن الأصوليين من يتعرض لموضوعات هذا المبحث فى المحكم
والمتشابه فى القرآن الكريم - راجع المستصطفى للغزالي ج ١ ص ١٠٦ .

(٢٩) راجع الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٠٨ .

٣ - الخطاب بالمهمل :

المهمل فى اللغة خلاف المستعمل . يقول ابن منظور : « والمهمل من الكلام خلاف المستعمل » (٢٠) .

ويقول الجرجاني فى التعريفات : « المهملات هى الألفاظ الغير دالة على معنى بالوضع » (٢١) .

هذا ولا بد أن نلاحظ هنا أن المهمل وصف يجرى على الكلام وعلى اللفظ عند اللغويين ولا يجرى على القول لأن القول « هو اللفظ الدال على معنى » (٢٢) .

وعند النحاة : وصف المهمل يجرى فقط على اللفظ لأنهم عرفوا الكلام بأنه « اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها » (٢٣) .

وبناء على هذا لا يدخل فيه المهمل لأنه غير مفيد .

وعند الأصوليين نجد تأثرا بالاتجاهين ، اتجاه اللغويين واتجاه النحاة .

فأبو الحسين البصرى يعرف الكلام فيقول : « اعلم أن الكلام هو ما انتظم من الحروف المسموعة المتميزة » . وتعريفه هذا يجعل وصف الإهمال واردا على الكلام لأن المهمل قد يكون حرفا مسموعة متميزة غير أنه لم يوضع فى اللغة للسلالة على معنى . ولهذا عقب على هذا التعريف هو نفسه بقوله : « ومن شرط فى كونه كلاما وقوع المواضعة عليه يلزمه ألا تكون الحروف المؤلفة كلاما اذا لم يقع عليها الاصطلاح مع أن أهل اللغة قسموا الكلام الى المهمل والمستعمل فوصفوا المهمل بأنه كلام وان لم يوضع لشيء » (٢٤) .

ثم يورد تعريفا آخر للكلام بأنه : « ما انتظم من الحروف المسموعة

(٣٠) لسان العرب لابن منظور جزء ١٤ .

(٣١) التعريفات للشريف الجرجاني ص ٢٥٨ .

(٣٢) شرح قطر الندى تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد ص ١٢ .

(٣٣) شرح ابن عقيل تحقيق محبى الدين عبد الحميد ج ١ ص ١٤ .

(٣٤) المعتمد ج ١ ص ٩ ، ١٠ .

التميزة المتواضع على استعمالها في المعاني « ويعقب على هذا التعريف أيضا بقوله : « وإذا حددنا الكلام بهذا كان الكلام كله مستعملا » (٣٥) .

وفي تعريفه هذا يوافق النحويين الذين عرفوا الكلام كما سلف بيانه بأنه « اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها » ولهذا لا يدخل فيه المهمل لعدم افادته ولا يجرى بالتالي وصف الاهمال عليه عندهم .

هذا ويغلب على الأصوليين الآخرين في تعريفهم للمهمل في جملته الاعتماد على اتجاه اللغويين في ذلك مما يدل على أن قصر هذا الوصف على اللفظ فقط وعدم اجرائه على الكلام اتجاه ذو خصوصية تابعة من علم النحو .

غير أن الأصوليين وان أجروا هذا الوصف على الكلام لكنهم اختلفوا في اصطلاحاتهم في تعيين المراد به .

فالامام الرازي يعرفه - أي المهمل - بأن يتكلم الله بشيء ولا يعنى به شيئا (٣٦) .

ويعرفه صاحبنا المنتخب والحاصل بأن يتكلم الله بشيء لا يفيد (٣٧) . ويشير الامام الغزالي الى تعريفه بأنه ما لا سبيل الى معرفته لأحد من الخلق (٣٨) .

ويعرفه الآمدى بأنه اللفظ الذي لا يفهم منه عند الاطلاق شيء (٣٩) . والأرجح في هذه التعاريف - عندي - تعريف الامام الرازي له بأن يتكلم الله - جل شأنه - بشيء ولا يعنى به شيئا ، وتعريف الآمدى بأنه اللفظ الذي لا يفهم منه عند الاطلاق شيء .

(٣٥) المرجع السابق ج ١ ص ١٠ - وممن تناول هذا الموضوع وأورد هذا الاختلاف الامام الغزالي - راجع المستقصى ج ١ ص ٣٣٣ - فصل « الكلام المفيد » والاسنوى على المنهاج ج ١ ص ١٩٤ .

(٣٦) المحصول ج ١ ص ٥٣٩ .

(٣٧) الاسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٠٨ .

(٣٨) المستقصى ج ١ ص ١٠٦ .

(٣٩) الاحكام ج ٣ ص ٩ .

وذلك لأن هذين التعريفين ينسجمان مع المعنى اللغوي للمهمل من جهة ، كما أنهما تؤكدان بجرىان المتأخرين على ذلك من جهة أخرى ، فصاحب فواتح الرحموت يعرفه بأنه الذى لا يدل على معنى لا حقيقة — ولا مجازاً (٤٠) .

وصاحب نشر البنود على مرقى السعود يعرفه : « بأنه اللفظ الذى ليس له دلالة » (٤١) .

أما تعريف صاحب المنتخب والحاصل له بأنه أن يتكلم الله بشيء لا يفيد — فهو منتقد إذ عدم الافادة قد يكون لقصورنا نحن عن فهمه ، وهذا لا ينفي أنه مفيد فى حقيقة وضعه (٤٢) .

كما أن اشارة الامام الغزالى الى تعريفه بأنه ما لا سبيل الى معرفته لأحد من الخلق تجعله متداخلاً مع المتشابهه .

والخلاصة التى تنتهى اليها فى ذلك أن اللفظ المهمل أو الكلام المهمل هو الذى لا معنى له بحسب الوضع اللغوى .

* * *

● آراء العلماء فى الخطاب بالمهمل :

تجمع الفرق كلها أهل السنة وغيرهم على أن الله — جلت قدرته — لا يخاطبنا بالمهمل، وفى هذا يقرر الغزالى أن الله لا يخاطب العرب بما لا سبيل الى معرفته لأحد من الخلق (٤٣) .

ويقول الرازى : « لا يجوز أن يتكلم الله بشيء ولا يعنى به شيئاً » (٤٤) .

ويقول الآمدى : « القرآن لا يتصور اشتماله على ما لا معنى له فى نفسه لكونه هديانا ونقضا يتعالى كلام الرب عنه » (٤٥) .

(٤٠) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت بهامش المستصفى ج ٢ ص ١٧ .

(٤١) نشر البنود ج ١ ص ٢٣٧ .

(٤٢) الاسنوى ج ١ ص ٣٠٨ .

(٤٣) المستصفى ج ١ ص ١٠٦ .

(٤٤) المحصول ج ١ ص ٥٣٩ .

(٤٥) الاحكام ج ١ ص ٢٣٨ .

• أولم يخالف في ذلك سوى الحشوية (٤٦) .
 وقد اعتمد الجمهور على دليلين :
 أولهما : أن التكلم بما لا معنى له هذيان ، والهديان نقص ، والنقص
 على الله - تعالى - محال .
 ثانيهما : أن الله تعالى وصف القرآن بكونه هدى وشفاء وبيانا (٤٧)
 وذلك لا يحصل بما لا يفهم معناه .
 أما الحشوية فقد استدلوا على ذلك بأدلة أمسك عن إيرادها لضعفها
 وتهافتها واكتفى في ذلك بالإشارة إليها في موضعها من كتب الأصول
 التي أوردتها وتعقبها بالمناقشة (٤٨) .

* * *

● الخطاب بما يخالف الظاهر :

ذهب الجمهور أيضا إلى أنه يمتنع أن يقع في الكتاب والسنة لفظ
 يعنى به غير ظاهره إلا بدليل عقلي أو غيره يبين المراد منه (٣٩) .
 أما إذا وجد دليل أو قرينة يحصل بها البيان فيجوز كالدليل العقلي
 في آيات التشبيه (٥٠) ، أو القرائن كقرينة وجود الخاص بعد العام أو
 قرينة الاحتمال لأكثر من معنى كما في المشترك أو المجاز .. الخ .
 وقد استدل الجمهور لمذهبهم بأن اللفظ الخالي عن البيان يكون

(٤٦) الحشوية طائفة من المتدعة وسموا بذلك لاعتمادهم كل
 حشوروى من الأحاديث المختلفة المتناقضة ، أو لأنهم عند من لقبهم مجسمة
 والجسم محشو ، وقيل سموا بذلك لأنهم كانوا في حلقة الحسن البصرى
 فوجدهم يتكلمون بكلام ساقط فقال : « ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة »
 راجع الأسنوى ج ١ ص ٣٠٩ والمحصل (وحاشيته) ج ١ ص ٥٣٩ .
 (٤٧) يشير بذلك إلى قوله تعالى : « يا أيها الناس قد جاءكم موعظة
 من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين » (يونس : ٥٧) ..
 وإلى قوله تعالى : « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة
 وبشرى للمسلمين » (النحل : ٨٩) .

(٤٨) راجع المحصول للإمام الرازى جزء ١ قسم ١ ص ٥٤١ ،
 والأسنوى ج ١ ص ٣٠٩ والأحكام للآمدي ج ١ ص ٢٣٨ .
 (٤٩) نشر البنود على مراقى السعود ج ١ ص ٨٧ .
 (٥٠) آيات التشبيه تدخل فيها أوائل السور مثل قوله تعالى :

بالنسبة الى غير ظاهره مهملًا لأنه لا يشعر بذلك المعنى المراد • والمهمل هذيان والهذيان نقص والنقص محال في حق الله وحق رسوله كما سبق (٥١) •

وخالف في ذلك المرجئة (٥٢) وقالوا بجواز ورود ذلك في ألفاظ الشارع من غير بيان ، وقول المرجئة بذلك مرده الى مذهبه الكلامي في أن الله تعالى لا يعاقب أحدا من المسلمين ، وأنه لا تضرع مع الايمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة •

وفي ضوء ذلك حملوا الآيات والأخبار الدالة على العقاب على غير ظاهرها وقالوا ان المراد بها فقط التخويف للاجرام عن المعاصي (٥٣) •

« الم ، حسم ، عسق ، كهيعص » والآيات التي يوهم ظاهرها منسابة الله - تنزه اسمه - لخلقه مثل قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » (الفتح : ١٠) وقوله تعالى : « واصنع الفلك بأعيننا » (هود : ٣٧) وقوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى » (طه : ٥) وقوله تعالى : « وجاء ربك والملك صفا صفا » (الفجر : ٢٢) وللعلماء حيال هذه الآيات موقفان : ١ - موقف السلف في الامتناع عن تأويلها مع تنزيه الخالق عن كل تشبيه بخلقه ، وتفويض العلم بما تدل عليه تلك الآيات الى الله سبحانه وتعالى دون بحث أو تأويل .

٢ - مذهب الخلف الذين يذهبون الى تأويلها وصرافها عن ظاهرها بما يوافق اللغة ويلائم تنزه الله عما لا يليق به فتؤول اليد بالقوة والقدرة ، والوجه بالذات ، والعين بالرعاية والحفظ ، والاستواء بالاستيلاء على وجه التمكن .

راجع المستصفي ج ١ ص ١٠٦ ، والاحكام للامدى ج ١ ص ٢٢٨ ، وارشاد الفحول للشوكاني ص ٢٨ .

(٥١) المحصول للامام الرازي ج ١ قسم ١ ص ٥٤٦ ، والاحكام للامدى ج ١ ص ٢٣٨ والأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٠٨ .

(٥٢) المرجئة فرقة تزعم أن من شهد شهادة الحق دخل الجنة وان عمل أى عمل كان وأنه لا يدخل النار من قال « لا اله الا الله » وان ركب العظام وترك الفرائض وعمل الكبائر وسموا بالمرجئة من الأرجاء أى التأخير لأنهم لم يجعلوا الاعمال سببا لوقوع العذاب ولا لرفعه بل أرجأوها وأخروها - مراقى السعود ج ١ ص ٨٧ .

(٥٣) المحصول جزء ١ قسم ١ ص ٥٤٦ ، والأسنوى ج ١ ص ٣٠٩ - نشر البنود ج ١ ص ٨٥ - ٨٧ .

وقد رد الجمهور عليهم بأن فتح هذا الباب يؤدي الى رفع الوثوق عن أقوال الله تعالى وأقوال رسوله صلى الله عليه وسلم ، اذ ما من خطاب الا ويحتمل أن يراد به غير ظاهره كما أن الاحجام لا يكون الا اذا كان هناك عقاب وأتم تقولون بعدم العقاب(٥٤) .

هذا ولا بد أن نذكر هنا أن خلاف المرجئة انما هو في الأخبار وأما الأوامر والنواهي فلا خلاف فيها أي أنه لا يمكن حملها على خلاف ظاهرها باتفاق الا عند من يقول بجواز التكليف بما لا يطاق فانه يجيز أن يرد في آيات التكليف ما ليس معلوما للمكلف ولا يبان له(٥٥) .

وفي انحصار الخلاف - أي خلاف المرجئة أو غيرهم اذا وجد(٥٦) - في الأخبار وحدها دون سريان ذلك في الأوامر والنواهي ، يقول امام الحرمين : « والمختار عندنا : أن كل ما يثبت التكليف فيستحيل استمرار الاجمال فيه(٥٧) فان ذلك يجر الى تكليف المحال ، وما لا يتعلق بأحكام التكليف فلا يبعد استمرار الاجمال فيه ، واستثنائنا الله تعالى بسر فيه ، وليس في العقل ما يحيل ذلك ولم يرد الشرع بما يناقضه(٥٨) » .

* * *

(٥٤) المراجع السابقة والأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٠٩ .

(٥٥) الاحكام للآمدى ج ١ ص ٢٤٠ .

(٥٦) تشير بعض الأقوال الى عدم انحصار الخلاف في المرجئة وحدهم ولعلمهم يعنون بذلك رأى السلف الذى سبق بيانه في التشابه وعدم الخوض به وترك علمه الى الله تعالى ، وفي هذا يقول ابن تيمية في المسودة مسألة : يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يفهم معناه عندنا ، وكذلك قال ابن برهان : يجوز عندنا ، وقال قوم : لا يجوز ذلك ، ثم بحث أصحابنا أنه يفهم على سبيل الجملة لا على سبيل التفصيل ، ووافقنا أبو الطيب الطبرى وحكاه أبو بكر الصيرفى ، وكلهم تمسك بالآية . (المسودة في أصول الفقه لابن تيمية ص ١٦٤)

ج ١ ص ٤٢٣ .

(٥٨) انظر البرهان ج ١ ص ٤٢٤ ، وأصول الفقه للشيخ محمد

الخضرى ص ١٦٤ .